76 سلسلة محاضرات الإمارات

الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 76 ـ

الإبحار بدون مرساة

محددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 11 حزيران/ يونيو 2000

الطبعة الأولى 2003

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-519-8

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

أصبح في حكم البديهي حين التقديم لأي تحليل عن السياسة الخارجية الأمريكية تأكيد التغيرات التي زلزلت النظام الدولي منذ عام 1989 . ففي أغلب فترات الحرب الباردة كانت الحاجة إلى احتواء التهديد الأيديولوجي والاستراتيجي الذي شكله الاتحاد السوفيتي قد سمحت للقائمين على السياسة الخارجية الأمريكية بمعسكريها البراجماتي والمحافظ بالتوحد معاً حول قضية مشتركة . ورغم ذلك تنبغي الإشارة إلى أن بعض الأحداث المحددة مثل حرب فيتنام وسياسات الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريجان تجاه أمريكا اللاتينية كشفت عن انشقاق واضح بين من يؤمنون في واشنطن بانتهاج سياسة خارجية مبنية على تحقيق المصلحة القومية بشكل حصري، وبين من يرون أن مطالبة واشنطن بلدان العالم الثالث بإدخال الديمقراطية ينبغي أن تكون البوصلة التي تستهدي بها الإدارة الأمريكية في توجيه سياستها الخارجية .

ظلت هذه الخلافات بين الفريقين مسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة بعقد أو أكثر، وظلت نزعة " الدولية " (Internationalism)، وهي فكرة مثالية تضع الولايات المتحدة الأمريكية على رأس نظام عالمي يروج لحقوق الإنسان ويدافع عن القيم الديمقراطية المتحررة، لعنة على الكونجرس بأغلبيته الجمهورية، حيث تعمل دعاوى تحقيق المصلحة القومية على تقويض مبدأي التعددية (Multilateralism) والتبادلية (Reciprocity) باعتبارهما أساساً للنظام الأمني الجديد .

وتمثل الإشارة إلى المصلحة القومية عبئاً لدى قطاعات كبيرة من الناخبين الأمريكيين الساعين إلى تجنب التورط في المسائل الخارجية لما لها

من كلفة عالية. ولا ينبغي أن يكون نفور الأمريكيين من المغامرات في الخارج مفاجأة، فالقبول الدولي الذي تمتعت به إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عقب انتهاء عملية عاصفة الصحراء بنجاح لم يحل دون انتخاب بيل كلنتون عام 1992 وهو الذي ركز بشدة في برنامجه الانتخابي على القضايا الداخلية. والواقع أن استطلاعات الرأي التي أجراها معسكر كلنتون خلال الحملة الانتخابية لإعادة انتخابه عام 1996 كشفت عن وجود اتجاه انعزالي قوي عند الشعب الأمريكي، حيث عارض 40٪ من الناخبين «وجود سياسة خارجية على نطاق واسع أصلاً».[1] وتفسيراً لما قاله مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبجنيو برجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، فإن أي خطوة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تبني التعددية باعتبارها توجهاً في السياسة الخارجية في "النظام العالمي الجديد" كان مآلها الدفن، إن لم يكن في رمال أوجادين، فبالتأكيد في شوارع مقديشو عقب فشل مهمة القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال عام 1993.

وفي حين لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التنصل من وضعها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المتبقية، فقد ظهر التوتر الكامن في المثل العليا المحركة لسياستها الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل واضح في يوغسلافيا السابقة، حيث لم تلق دعاوى إرسال المساعدات الإنسانية – بما تتطلبه من التزام عسكري جوهري بإشراف الأمم المتحدة – آذاناً صاغية في واشنطن. والحقيقة أنه قد ثبت أن الاعتماد على القوة الجوية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتفوقه التقني في كوسوفا – وهو ما يسميه مايكل إجناتييف (Michael Ignatieff) "الحرب الافتراضية" – كان إجراء غير مكتمل تم اتخاذه على مضض لوقف عمليات التطهير العرقي

دون الاضطرار إلى نشر قوات برية. وكما يقول إجناتييف كان «الحفاظ على أرواح العسكرين المحترفين ممن التحقوا بالخدمة العسكرية التطوعية [من حلف شمال الأطلسي] أولوية أكبر من إنقاذ المدنيين». [2]

وقد استرشدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بما جاء في مثل هذه المناظرات. من السهل تحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة، ولكن الأصعب من ذلك بكثير تحديد وسيلة ناجحة تتحقق بها هذه الأهداف. فقد تغيرت الخريطة السياسية للخليج العربي لتتجاوز الإجماع الذي كانت عليه بعد حرب الخليج الثانية بشأن ضرورة احتواء كل من إيران والعراق، ورغم ذلك تظل السياسة الأمريكية مبنية في نسقها على التعامل مع حقائق الماضي، ومقيدة بأعراف داخلية تهدد بتقويض قدرة الردع ذاتها التي تأمل الولايات المتحدة الأمريكية بسطها في هذه المنطقة.

تلك هي القضايا التي تحاول هذه الورقة بحثها، وذلك بمناقشة السياسة الأمريكية تجاه كل من إيران والعراق. وتتجنب الورقة أي تحليل نقدي مباشر لعلاقات واشنطن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك أن التحليلات المعنية بالتكاليف السياسية والاقتصادية التي يفرضها ارتباط واشنطن الوثيق بدول الخليج العربية كثيرة ومتنوعة، وقد ورد في جزء منها بعض النقد بسبب هذا الارتباط. [3]

ثمة مجالات بحث أكثر تشعباً تكمن في دراسة كيف أن هدف الحفاظ على أعراف "المجتمع الدولي" يخفي وراءه الاعتبارات أو المحددات الكثيرة جداً التي ترشد السياسة الأمريكية تجاه كل من إيران والعراق، وهي

محددات تتسم بالتناقض وليس التكامل، و قد أسفرت هذه المحددات، في حالة العراق على الأقل، عن حالة واضحة من عدم الارتياح في واشنطن حول استخدام القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي غياب أي نظام أمني إقليمي فعال يصبح ذلك تطوراً ذا دلالات عميقة بالنسبة للسياسات الأمنية المستقبلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

محددات السياسة الأمريكية في الخليج العربي

حالة العراق

يقول جوزيف موينيهان (Joseph Moynihan) في تحليله للعلاقة بين واشنطن ودول الخليج إن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تتمتع بإجماع عام من «العرب الأمريكيين واليهود الأمريكيين، والليبراليين والمحافظين، ودعاة التعددية ودعاة الأحادية، ودعاة الانعزالية ودعاة العالمية»، حيث يتحد هؤلاء جميعاً في تأييدهم لرد عسكري قوي على أي اعتداء يقع على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن وإسرائيل، يُرتأى أن يكون مصدره بغداد أو طهران.[4] إن وجود هذه المصالح السياسية على تمايزها تحت مظلة واحدة يفصح الكثير عن خطورة التهديد وقدرته على أن يكون رمزاً عملياً تتحقق حوله الوحدة.

تكفي حقيقة أن دول الخليج تسيطر على ما لا يقل عن ثلثي احتياطي النفط العالمي المؤكد لإقناع حتى أشد دعاة الانعزالية باستمرار وجود مصلحة حيوية لواشنطن، بل ولسلامة الاقتصاد العالمي، في الوصول إلى

إمدادات الطاقة، وهي كما سبق تشكل زهاء ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط بخلاف الغاز الطبيعي. ومن الملاحظ أنه في حين انتهى التدخل الأمريكي في الصومال بمصرع 18 جندياً أمريكياً، فإن فقدان 19 جندياً أمريكياً وإصابة أكثر من 400 آخرين بجراح في إحدى الهجمات الإرهابية على قاعدة عسكرية أمريكية في المملكة العربية السعودية في حزيران/ يونيو 1996 لم يؤد إلى مطالبة الكونجرس بإنهاء الوجود الأمريكي في هذه المنطقة على غرار ما حدث في الصومال. * وتشير مثل هذه الدلائل إلى أن الواقعية الشديدة المبنية على أساس "المصلحة القومية" تظل أمراً محورياً في تحديد السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي.

أثبتت المحاولات التي جرت في بداية عهد إدارة الرئيس بيل كلنتون الأولى لتحقيق مزيد من التعددية السياسية في المنطقة أنها قصيرة الأجل، حيث لوحظ أن مثل هذه المثالية السياسية الصريحة تنطوي على احتمالات تقويض الأنظمة ذاتها التي تدعي واشنطن أنها تساندها.[5] والحقيقة أن العلاقة السببية التي يرى بعض المعلقين وجودها بين متطلبات ضمان الأمن الخارجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتكاليف التي تفرضها هذه المتطلبات على هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الداخل، تشكل معضلة استثنائية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

* بعد فترة من الوجود العسكري في المملكة العربية السعودية أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء 29 نيسان/ إبريل 2003 عن سحب قواعدها العسكرية المتمركزة في المملكة. وكانت السلطات العسكرية الأمريكية قد باشرت قبل يوم من تاريخ هذا الإعلان نقل مركز العمليات والقيادة من قاعدة الأمير سلطان بالمملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد في دولة قطر، وقالت إن هذه العملية سوف يتم الانتهاء منها بحلول نهاية صيف 2003، وأن واشنطن بصدد تخفيض قواتها وإعادة النظر في طبيعة انتشارها الحالي، استناداً إلى نتائج الحرب ضد العراق وانتهاء الخطر الذي كان يمثله نظام صدام حسين على جيرانه. (المحرر)

وإذا كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أثبتت مرونتها في التكيف مع متطلبات التغيير الديموجرافي والاجتماعي، إلا أنه لا يكاد يوجد شك في أن الوجود العسكري الأمريكي الظاهر بوضوح شديد له في تقدير الكثيرين نتائج عكسية على شرعية الأنظمة الحاكمة. وفي هذا الصدد فإن الاستقرار السياسي للمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص كان موضوع جدل واسع بين الباحثين، وإن كان الكثير من التحليلات ينذر بأشياء لا وجود لها.[6] ومع ذلك فقد أبقت واشنطن على وجودها العسكري في الخليج بعيداً عن العين بدرجة كبيرة، ولكن ليس بعيداً عن العقل. غير أن تمركز هذه القوات إنما هو إجراء يكشف عن قلق أكبر في المنطقة من فاعلية سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبناها واشنطن.

كان مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق مارتن إنديك (Martin Indyk) أول من اقترح سياسة الاحتواء المزدوج في أيار/ مايو 1993، وتبقى هذه السياسة هدفاً للإدارة الأمريكية تجاه الخليج العربي. وتدعو سياسة الاحتواء المزدوج واشنطن إلى عزل كل من بغداد وطهران عن طريق توفير شبكة أمنية للمنطقة، وتدعو في الوقت ذاته إلى منع أي محاولات من كلا النظامين "المارقين" لتقويض عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، أو لتهديد إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة في المنطقة.

إن لسياسة الاحتواء المزدوج، ولاسيما تجا ه العراق، مبرراتها في حديث دعاة التعددية، ولايزال فشل العراق في الامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم 687 الذي يشترط على بغداد تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل يُعتبر تحدياً مباشراً للنظام الإقليمي وتهديداً للمجتمع الدولي. وقد أسفر قيام

صدام حسين بصورة مستمرة بعرقلة عمل مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالعراق (يونسكوم) عن شن سلسلة من الضربات الجوية على بغداد، بلغت ذروتها في عملية "ثعلب الصحراء" (Operation Desert Fox) التي قامت فيها الطائرات الأمريكية والبريطانية بقصف أهداف عراقية في الفترة 16 - 19 كانون الأول/ ديسمبر 1998. *[7]

وبنظرة تأملية بعد انتهاء الأحداث تتبين ضرورة التساؤل عن الحكمة السياسية والعسكرية لعملية ثعلب الصحراء، فقد كان لها تأثير ضئيل للغاية في تفكيك القدرة العسكرية التقليدية لبغداد، أو في الهيمنة المستمرة التي يمارسها حزب البعث العراقي على سيادة الدولة. وحقيقة الأمر أنه أياً كانت العوائق التي وضعت في طريق لجنة الأمم المتحدة الخاصة (يونسكوم) (UNSCOM)، فقد نجحت في تدمير معدات ومواد مرتبطة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية أكثر من تلك التي دمرتها كل الضربات الجوية لقوات التحالف وكل عمليات القوات الخاصة مجتمعة في حرب الخليج الثانية. وبذلك فإن واشنطن ولندن، وقد وجدتا نفسيهما في مأزق بسبب المنطق الذي يميز خطابهما السياسي، لذا قامتا بتنفيذ عملية ثعلب الصحراء للحفاظ على واجهة براقة للمصداقية الدولية، غير أن ذلك كان نصراً سياسياً للعراق.

ساعدت عملية ثعلب الصحراء أيضاً في تسليط الضوء على الضمور الذي أصاب إجماع الرأي العام والإجماع الدبلوماسي الذي كان حتى ذلك الوقت يوجه سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

* ألقيت المحاضرة قبل الحملة الأمريكية - البريطانية المشتركة على العراق في 20 آذار/ مارس 2003، والتي أسفرت عن إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين. (المحرر)

وسياسات الدول الغربية حيال العراق في السنوات الأربع التي أعقبت غزو العراق لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990 . وعندما كررت واشنطن ولندن تهديدهما بالقيام بعمل عسكري ضد بغداد في شباط/ فبراير 1998 لإرغام العراق على قبول التعاون مع لجنة (يونسكوم) لم تسمح دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء دولة الكويت) باستخدام أراضيها لشن الضربات على بغداد، مما أثار صدمة واستياء لدى كل من الحكومة البريطانية والبيت الأبيض.

كذلك بدأ الإجماع حول فاعلية شن هجمات انتقامية على العراق يتفتت داخل الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، ففي 18 شباط/ فبراير 1998 حاولت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي ساندي برجر (Sandy Berger) ووزير الدفاع السابق وليّم كوهين (William Cohen) أثناء مناظرة حية بثتها شبكة (سي إن إن) الإخبارية من جامعة أوهايو، معالجة قضايا التكافؤ الأخلاقي (ضرورة الكيل بمكيال واحد) التي أثارها أفراد من الجمهور، كما حاولوا التوفيق بين رغبة واشنطن في إنزال العقاب ببغداد لرفضها الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت ذاته عدم ممارسة واشنطن أي ضغوط على إسرائيل لتمتثل لقرارات مشابهة للأمم المتحدة وللالتزامات الناشئة عن توقيعها على اتفاقية أوسلو.

ويبدو أن عدم ارتياح الأمريكيين في الداخل للجوء إلى استخدام القوة ضد بغداد انعكس على إدارة الرئيس كلنتون نفسها، ففي أعقاب نشوب أزمة التفتيش في شباط/ فبراير 1998، قدم سكوت ريتر (Scott Ritter) رئيس فريق (يونسكوم) في بغداد استقالته، قائلاً إن واشنطن اختارت أن

تغض الطرف عن انتهاكات العراق المستمرة لقرارات الأمم المتحدة في محاولة تجنب اللجوء إلى القوة العسكرية. والحقيقة أن قرار شن عملية ثعلب الصحراء بعد عشرة شهور من ذلك كان يرجع في بعض أسبابه إلى الحاجة إلى استرضاء المتشددين في الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب. وفي اقتراع أجري في 3 آب/ أغسطس 1998 وافق كلا المجلسين على قرار أدان قيام العراق بـ «انتهاك ملموس وغير مقبول» لقرارات الأمم المتحدة. ولذلك فرض قرار بغداد الخاص برفض عودة مفتشي لجنة (يونسكوم) إلى العراق مرة ثانية، على الرئيس كلنتون القيام باتخاذ إجراء ضد بغداد رغماً عنه.

كان نطاق عملية ثعلب الصحراء أيضاً انعكاساً مباشراً للحقائق الإقليمية الجديدة التي أصبحت توجه الآن سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها واشنطن. أولاً، كانت العملية ذاتها مقيدة بحقيقة أن عدد مهابط الطائرات الذي تم توفيره في دول الخليج العربية للطائرات البريطانية والأمريكية لشن الهجمات الجوية محدود جداً، الأمر الذي حد من فاعلية الهجمات الجوية نتيجة الاعتماد على منصات حاملات الطائرات في عرض البحر. ثانياً، رغم أن رأي الجمهوريين في الكونجرس ظل مؤيداً للقيام بعمل عسكري، فإنه اقترن في الوقت ذاته برفض كبير لتعريض الجنود الأمريكيين للمخاطر في العمليات ضد العراق. وقد عبر عن هذا الرأي بشكل علني زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ ترنت لوت (Trent Lott) حين قال إن احتمالات تأثير هذه العملية في تقويض استقرار النظام الحاكم في العراق ضئيلة. بل ذهب إلى أنه ينبغي على إدارة الرئيس كلنتون أن تبذل المزيد من الجهد لدعم العمل السري ضد نظام الرئيس العراقي الدكتاتوري والإسراع في ذلك.[8]

وظل التبرير المعلن للطلعات الجوية التي قامت بها الطائرات الأمريكية والبريطانية على العراق هو القلق حول وضع الشيعة والأكراد في العراق. أما تسمية وزير الدفاع البريطاني السابق اللورد روبرتسون (Lord Robertson) لهذه الطلعات بـ «الدوريات الإنسانية المشروعة»، فتكذبها حقيقة استمرار قوات الأمن العراقية في الحركة دون عقوبة نسبية على الأرض. بل يبقى هناك شك في أن لندن وواشنطن تحاولان منذ فترة دعم عناصر داخل القوات المسلحة العراقية لإطاحة نظام صدام حسين وليس بالضرورة إطاحة حزب البعث، عن طريق انتقاص القدرة الدفاعية للعراق بصورة منهجية تحت مظلة التدخل الإنساني.[9] فلو كانت تلك فعلاً نيتهما فإن احتمالات نجاح هذه السياسة تبدو ضئيلة. فإما أن هذه السياسة تكشف عن فهم ساذج لبُنى السلطة وهياكلها في العراق، وإما أنها، في ضوء الخطاب الأخلاقي المنمق الذي يبرر الهجمات على بغداد، ناجمة ببساطة عن الحاجة إلى الظهور بمظهر من يفعل شيئاً.

تم طرد مفتشي لجنة (يونسكوم) من العراق في كانون الأول/ ديسمبر 1998، بل إن لجنة (يونسكوم) نفسها تفككت ليحل محلها نظام تفتيش جديد في أواخر عام 1999 هو لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (أنموفيك)، التي لم يسمح لها حتى اليوم بدخول العراق.* وقد تحولت بؤرة الجدل العام في الغرب منذ ذلك الوقت لتركز على التبرير الأخلاقي لمواصلة منظومة عقوبات اقتصادية صارمة ضد بغداد. وقد دار لغط كثير حول برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي يقصد به ضمان استيراد العراق

* ألقيت المحاضرة قبل عمليات التفتيش الأخيرة والتي سبقت مباشرة الحملة الأمريكية-البريطانية على العراق في 20 آذار/ مارس 2003، وكان العراق قبل اندلاع هذه الحرب قد سمح للجنة (أنموفيك) بمواصلة عمليات التفتيش. (المحرر)

لكميات كافية من الغذاء والدواء للحفاظ على مستوى صحي وغذائي أساسي لسكان العراق. وقد زعم ساندي برجر أن رفع العقوبات سرعان ما سيؤدي إلى تحويل البرنامج من "النفط مقابل الغذاء" إلى "النفط مقابل الدبابات". وبذلك تبقى العقوبات هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها احتواء صدام حسين، ومن ثم «تحرير منطقة الخليج من الخوف».[10]

ولعل من المثير للدهشة أن يتحدى هذا الرأي سكوت ريتر، ففي تحول هائل قال ريتر إن العقوبات الاقتصادية سوف تعزز موقع ونظام الرئيس العراقي الدكتاتور بدلاً من تقويضه. ويكشف في حديثه عن المعاناة التي يتحملها 20 مليون عراقي بسبب استمرار نظام العقوبات الاقتصادية الصارم، لكون أن القوى المحركة لاستمرار الضغوط لمواصلة العقوبات هي مجموعات ضغط داخلية مثل "لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية" (AIPAC)، وليس أي تحليل متزن عن مدى فاعلية نظام العقوبات الحالية في إحداث التغيير في العراق. ويقول ريتر في تمهيد لفكرة يريد إثباتها إن العراق يمثل تهديداً محدوداً للمنطقة حيث قام مفتشو الأسلحة التابعون للجنة (يونسكوم) بالفعل بـ "نزع أسلحة العراق بصورة نوعية"، ويتوصل إلى النتيجة التالية:

«لم يعد باستطاعة العراق الآن تهديد إسرائيل ولا أي دولة من جيرانه [والسياسة الأمريكية الحالية] ساذجة إلى أقصى درجة، ولا تفعل شيئاً للتعامل مع آلاف القضايا، الداخلية والإقليمية، التي تؤثر في سلوك القيادة العراقية».[11]

ومن المثير أن نعرف أن كلاً من برجر وريتر صاغا آراءهما استرشاداً بالمبادئ الأخلاقية – مبادئ الإنسانية – وليس بالرجوع إلى المصلحة القومية

في تحديد توجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي. ولم يكن هناك توافق بين ما يفضله ريتر من الدخول في حوار بناء مع بغداد وبين سياسة إدارة الرئيس كلنتون التي كانت تسعى في جوهرها إلى احتواء مشكلة وليس حلها.

أخذت هذه السياسة تتعارض بصورة متزايدة مع موقف أوربا، وبخلاف المملكة المتحدة فإن معظم الدول الأوربية تعارض الطريقة الصريحة التي تظهر فيها الولايات المتحدة الأمريكية وهي تساوي بين إنهاء العقوبات وإقصاء صدام نفسه، وهو أمر لم يدع إليه أي قرار للأمم المتحدة.[12] فإذا كانت الأمور على هذا النحو، فإن تبرير استخدام القوة ضد العراق بالرجوع إلى المجتمع الدولي يبدو بشكل متزايد تبريراً أجوف في عين كثير من الأوربيين، ولا يستخدم الإجماع المتعدد الأطراف الذي ينطوي عليه ذلك التبرير إلا لإخفاء حقيقة العمل الأحادي. كان إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي "قانون تحرير العراق" في 29 أيلول/ سبتمبر 1998 متسقاً مع مبدأ الأحادية الذي يقدم تبريراً لبعض أعمال السياسة الخارجية دون حاجة إلى التعامل مع متطلبات القانون الدولي أو الشعور بقيودها. كان قانون تحرير العراق يدعو بصراحة إلى إقصاء الرئيس صدام حسين وتقديم 97 مليون دولار أمريكي لجماعات المعارضة العراقية لهذا الغرض.

ولا شك في أن الجدل حول العقوبات أدى إلى تأكُّل الإجماع المبدئي على الصعيدين الإقليمي والدولي حول كيفية التعامل مع بغداد، ولكن بالقدر نفسه من الأهمية، فإن وقوع أحداث في أماكن أخرى من العالم يطرح أسئلة بشأن رغبة واشنطن - وليس قدرتها - في توفير مظلة أمنية ذات مصداقية في منطقة الخليج العربي. فالتجربة التي حدثت في السنوات

الأخيرة في منطقة البلقان أعطت ثقلاً مبالغاً فيه لمسألة الاعتماد على القوة الجوية وحدها لتحقيق أهداف سياسية. وفي هذا الصدد يقول مايكل إجناتييف:

«إن النخب الديمقراطية الحديثة تتنصل بصورة متزايدة من خوض الحروب، لكن العنف الموجه بدقة موجود الآن رهن تصرف ثقافة تنفر من المخاطر، ولا تقتنع بلغة التضحيات العسكرية، وتتشكك في تكاليف المغامرات في الخارج، وتعتزم الابتعاد عن طريق الأذى».[13]

وسيكون من السهل الجدل بأن "النفور من المخاطر" أمر شديد الجاذبية حين يكون الخطر الذي يتهدد المصلحة القومية في مستوى منخفض أو غير موجود. وعلى أي حال فإن وجود الأسطول الأمريكي الخامس القوي في الخليج والتمركز المسبق للمعدات العسكرية الأمريكية في دولة قطر ومملكة البحرين ووجود نحو 5000 جندي أمريكي في المملكة العربية السعودية، يعكس الأهمية المستمرة التي توليها واشنطن للاستقرار السياسي في الخليج العربي واستعدادها الواضح لتحمل تكلفة بشرية.

ولا شك في أن أي إدارة في واشنطن ستتصرف بشكل منفرد إذا شعرت بأن مصالحها في الخليج العربي مهددة. ومع ذلك، فكما يقول جيمس ناثان (James Nathan) فإن تلك التكلفة البشرية ستكون في البداية منخفضة جداً بحيث يمكن أن تحدث أثراً عكسياً في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق أهداف سياستها الخارجية. وذكر هذا الرأي:

«ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تظهر فيما يبدو رفضها لوقوع خسائر بشرية في صفوفها، كما يتضح من الخطوط العريضة لقانون

سلطات الحرب والفكر العسكري الجديد، فإن صناع القرار يجدون أنفسهم في مواجهة مع الآراء المتقلبة التي تبث على شاشات التلفزيون وآثارها في الكونجرس والرأي العام. . . إن الردع في جوهره أمر سيكولوجي، وحساب للإرادة والمصالح. والدليل على توافر الإرادة توافر القدرة على تحمل قدر كبير من التبعات. ولو عُرف عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تتحمل مسألة سقوط خسائر بشرية، كمبدأ في صلب عقيدتها، فسيجرئ ذلك مائة صدام في المستقبل». [14]

وفي حين كانت الخسائر الأمريكية في حرب الخليج الثانية محدودة نسبياً، حيث قل عدد قتلاها في المعارك عن 200 فرد، فإن المجتمع الأمريكي قد اعتاد اليوم على صراع "الحرب الافتراضية" التي يقلل بموجبها تفوق الغرب على المستوى التقني العسكري من الخسائر في القوات الأمريكية، إن لم يمنعها تماماً. كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية معتادة على شن حرب دون أن تُعاقب على ذلك، ولكن كما يشير إجناتييف فإن مسألة "الإفلات من العقاب" تهدد بأن تصبح مبدأ أساسياً قبل أن تكون واشنطن على استعداد لخوض حرب دعماً لمصالح معلنة، سواء كانت إنسانية أو قومية.

وعموماً، فإن الحاجة إلى خوض حرب دون التعرض لعقاب وعدم وجود إجماع واضح بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن طريقة التعامل مع بغداد تهدد بالتحول إلى محددات مهمة، إن لم تكن قيوداً على السياسة الأمريكية في الخليج العربي. إنها محددات تقضي على مبررات سياسة واشنطن تجاه العراق. والواقع أنه في ظل تحرك بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى رأسها مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية

المتحدة، باتجاه استئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع العراق تبدو الآن تصورات التهديد الموجهة لسياسة الاحتواء المزدوج في غير موضعها. وكما يقول زبجنيو برجنسكي وبرنت سكوكروفت (Brent Scowcroft) وريتشارد ميرفي (Richard Murphy) في مجلة **فورن أفيرز** (*Foreign Affairs*) في عام 1997:

«[أصبحت سياسة الاحتواء المزدوج] شعاراً أكثر منها استراتيجية . . . فهذه السياسة، في محاولاتها لعزل كل من قوتي الخليج الإقليميتين، تفتقر إلى مقومات النجاح الاستراتيجي وتحمل معها تكلفة مالية ودبلوماسية عالية». [15]

حالة إيران

في أحد اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 22 حزيران/ يونيو 1999 حذر مارتن إنديك من التهديد المستمر الذي تشكله إيران للمنطقة. كما أشارت تعليقات إنديك إلى استمرار موقف واشنطن حيال طهران والذي يرجع تاريخه إلى نشوب الثورة الإيرانية عام 1979. كانت رغبة إيران الظاهرة في حيازة أسلحة نووية ودعمها للجماعات المعارضة لعملية السلام بين العرب وإسرائيل ومؤامراتها الماضية بهدف التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية وادعاءاتها المستمرة بأحقيتها في أراضي الغير، وخصوصا على حساب دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت هذه التجاوزات جميعها تعتبر أعراضاً لنظام تبقى عقيدته السياسية وقناعاته المذهبية عدائية بالنظر إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمن دول الخليج العربية.

وتبقى النظرة الشريرة التي يرمق بها معظم الأمريكيين إيران من موروثات التاريخ الحديث بلا شك، ويظل اقتحام السفارة الأمريكية في طهران وما تلاه من ألم سببته أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين من العوامل التي تؤثر بصورة غير مباشرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[16] وقد أسفر ذلك عن رغبة واشنطن في اعتماد عمل منفرد ضد إيران، مما ولد في العواصم الغربية شعوراً كبيراً بالاستياء، قد يرى البعض أن له ما يبرره. وفي أيار/ مايو 1995 زعمت إدارة الرئيس السابق بيل كلنتون أن طهران لاتزال تنتهك الأعراف المقبولة في ضوء المعايير الدولية، ففرضت حظراً من جانب واحد على سائر أنشطة التجارة والاستثمار مع إيران. تعاظمت هذه الإجراءات القاسية للغاية لتتجاوز الحدود السيادية للولايات المتحدة الأمريكية حين وافق الكونجرس الأمريكي في آب/ أغسطس 1996 على قانون العقوبات الاقتصادية ضد إيران وليبيا، وهو القانون الذي ألزم الرئيس كلنتون فرض عقوبات على أي شركة «سواء كان مقرها الولايات المتحدة الأمريكية أو أي مكان آخر» تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في تطوير منشآت الطاقة لطرابلس أو طهران.[17]

ارتبط هذا القانون بأمور أخرى خلاف مسألة الاستثمارات؛ فبالإضافة إلى أنه وضع عراقيل أمام شركات النفط الأوربية التي فازت بعقود مربحة حُرمت منها الشركات الأمريكية المنافسة، فقد أفاد أيضاً في التقرب إلى جماعات الضغط الموالية لإسرائيل والتي لها نفوذ على الكونجرس الأمريكي عام 1996، وهو العام الذي أعيد فيه انتخاب الرئيس بيل كلنتون لفترة رئاسية ثانية. لعبت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية دوراً جوهرياً في صياغة نص قانون العقوبات الاقتصادية ضد إيران وليبيا، في حين أعلن الرئيس السابق بيل كلنتون فرض الحظر على

شتى الأنشطة التجارية الأمريكية مع إيران بصورة شبه تامة - وفقاً لفيليب جوردون (Philip Gordon) - أمام اجتماع للمنظمات الموالية لإسرائيل في واشنطن.[18]

لقد كان خطب ود المؤسسات الموالية لإسرائيل بكل أطيافها أمراً له ثقل كبير، ولاسيما عند النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، الذين تعاظم قلقهم إثر ارتيابهم في قيام إيران بتطوير أسلحة دمار شامل، ونظراً إلى الدعم المعنوي والمادي الذي تقدمه إيران لحزب الله في لبنان، وقد أدى ذلك كله إلى تزايد الشعور الإسرائيلي بحجم التهديد الذي تمثله إيران للوجود الإسرائيلي. ومن الأمور المؤكدة أن إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق كان يعتبر طهران العدو الإقليمي الرئيسي لإسرائيل. وهناك تحليل أكثر اتزاناً عن وضع إيران في الشرق الأوسط طرحه آخرون من داخل الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، ومنهم البروفسور إيهود سبرينزاك (Ehud Sprinzak) الأستاذ السابق في الجامعة العبرية في القدس، الذي كتب في صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية أن إسرائيل تأتي في المرتبة الخامسة أو السادسة على قائمة الأولويات والمخاوف الإيرانية، بعد العراق بكثير، وبعد تركيا وحركة طالبان في أفغانستان والقوات الأمريكية في الخليج العربي والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق. وتستحق النتيجة التي توصل إليها الاستشهاد بها رغم طولها:

«إن ما يسمى بالتهديد الإيراني الاستراتيجي لإسرائيل يشكل فائدة سياسية في الوطن، فإحدى المؤسسات التي استطاعت أن تثرى بصورة مذهلة على حساب "الوحش" (إيران) هي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، وهي جماعة ضغط يهودية في واشنطن، يتم الآن الربط بينها

وبين الحزب الجمهوري. وبانهيار الاتحاد السوفيتي وإبرام معاهدات سلام مع مصر والأردن، وتوقيع اتفاق أوسلو، تبقى إيران التي يحكمها آيات الله العدو الوحيد تقريباً الذي يمكن بدون أدنى شك تجميع اليهود الموالين لإسرائيل ضده. إن لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، وقد أفادت من إصرار الجمهوريين على عدم نسيان المهانة التي ذاقوها جراء أزمة الرهائن في الثمانينيات وحصلت على دعم إسرائيلي كامل، تقود المعركة الشاملة ضد إيران في الولايات المتحدة الأمريكية عموماً وفي الكونجرس خصوصاً. ولهذه المعركة جوانب استراتيجية واقتصادية لا علاقة مباشرة لها بإسرائيل، وربما كان لها تبريرها من منظور أمريكي». [19]

وأياً كانت الأهمية التي يمكن أن نوليها لدور السياسة الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية، إن لم يكن في توجيهها، تبقى السياسة الأمريكية تجاه إيران مرهونة بعدد من المحددات التي تبدو غير منسجمة مع الحقيقة الجديدة التي ظهرت في إيران منذ انتخاب محمد خاتمي رئيساً في أيار/ مايو 1997. فقد أدى انتصار الرئيس خاتمي في الانتخابات إلى إحداث تغيير عميق في العلاقات الثنائية بين طهران وجيرانها من دول الخليج العربية. وتبدو تصورات التهديد التي أوضحها مارتن إنديك في كلمته غير متسقة مع تحسن العلاقة بين طهران والرياض بصورة واضحة، كما تتناقض مع مشاعر العداء التي وسمت هذه العلاقة في معظم فترات العقدين الماضيين.

على أن التحسن المتنامي لعلاقات الرياض بإيران أصبح قضية داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي اجتماع المجلس في حزيران/ يونيو 1999 أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقها من

فتور دول المجلس، ولاسيما المملكة العربية السعودية، في دعم مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بالسيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التي تحتلها إيران منذ عام 1971. وفي 5 تموز/يوليو، أكد العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز في كلمة له أمام مجلس الشورى السعودي أن نمو العلاقات بين الرياض وإيران لا يخدم فقط مصلحة البلدين، وإنما يخدم أيضا الاستقرار في المنطقة والأمة الإسلامية كلها.

وبصياغة هذا البيان في إطار الخطاب الإسلامي، فقد تعمد تجنب الإشارة إلى دور واشنطن في ضمان أمن الخليج. وليس المقصود من ذلك التلميح إلى أن الرياض ترغب في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بل يجب قياس الخطاب على مستويات التهديد المتصور. كما أنه من الضروري مقارنة هذا الشعور مع مشاركة الرياض في لجنة ثلاثية، مع سلطنة عُمان ودولة قطر، سعت للتوسط بين دولة الإمارات العربية المتحدة وطهران حول نزاعهما الإقليمي القديم. بل إن كل الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية أصدرت في دورتها الحادية والعشرين لقمة المجلس التي عقدت في البحرين في كانون الأول/ديسمبر 2000 بياناً مشتركاً دعت فيه إلى عودة السيادة الكاملة على الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.[20]

رغم ذلك تبقى المشكلة ماثلة وهي أن التهديد الإيراني يظل أمراً راسخاً في ذهنية المراقب المتابع لشؤون المنطقة. يقول أوليفر روي (Oliver Roy) إن الثورة الإسلامية في إيران ببساطة قد انتهت، وراحت ضحية لتناقضاتها الداخلية بقدر ما كانت ضحية لأي شيء آخر. كما تحدث وكيل وزارة الخارجية الأمريكي السابق ستيوارت أيزنشتات (Stuart Eisenstadt) عن

أفضلية الدخول في حوار بناء مع إيران، حيث اعتبر انتخاب الرئيس خاتمي نصراً للبراجماتية ورفضاً للسياسات الحادة والمتحجرة لنخبة دينية محافظة فشلت في تحقيق تطور اجتماعي واقتصادي أو التعامل مع الفساد المتفشي في النظام السياسي الإيراني. ومع ذلك سيكون من الخطأ الفادح تجاهل التأثير الذي يمكن أن يحدثه، بل ولايزال يحدثه، المحافظون في المؤسسة الدينية الإيرانية.

أثارت تلميحات الرئيس محمد خاتمي لبدء حوار مع واشنطن، أثناء مقابلة مع شبكة (سي إن إن) في كانون الثاني/ يناير 1998، انتقادات لاذعة من المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، فقد أعلن في حديث وجهه إلى حشد هائل من الإيرانيين في جامعة طهران في 16 كانون الثاني/ يناير:

«إننا [إيران] لا نحتاج إلى محادثات أو علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إن نظام الولايات المتحدة الأمريكية عدو الجمهورية الإسلامية الإيرانية». [21]

ومع ذلك فكما أظهرت نتائج انتخابات مجلس الشورى الإيراني التي أجريت في شباط/ فبراير 2000، فشل محاولات تعبئة الرأي العام حول فكرة "الشيطان الأعظم"؛ إن إيران الألفية الجديدة ليست إيران 1979.

ومن الواضح أن لانتصار المعتدلين في انتخابات شباط/ فبراير 2000 دلالات مهمة بالنسبة إلى علاقات واشنطن مع طهران، وعلى نطاق أوسع، سياستها في منطقة الخليج العربي عموماً. ويذهب بعض المراقبين

إلى أن عملية التحول إلى الديمقراطية في إيران قد يكمن فيها الحد من النفوذ الأمريكي نتيجة لتبني بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤى أكثر قبولاً لإيران. يقول روبرت فيسك (Robert Fisk)، الذي انتقد لفترة طويلة سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبناها واشنطن:

«دأب الدبلوماسيون الغربيون وبائعو السلاح على استخدام التهديد الإيراني بانتظام لتبرير الوجود المستمر للقوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودول الخليج الأخرى، فضلاً عن قيام دول الخليج بشراء أسلحة بقيمة مليارات الدولارات. ولكن إذا أصبحت الديمقراطية الإيرانية الآن حقيقة واقعة فإن هذه الأقاويل ستنهار». [22]

وسواء كانت واشنطن أو أي قوة غربية أخرى تتعمد "الترويج" لتصورات التهديدات لتبرير مبيعات السلاح المستمرة فتلك نقطة تبقى موضع جدل، لكن المؤكد أن قرار دولة الإمارات العربية المتحدة شراء النظام الصاروخي الروسي الصنع سطح جو من طراز بانتسير إس-1 (Pantsir S-1)، بجانب شرائها مؤخراً ثمانين طائرة من طراز (إف-16) من الولايات المتحدة الأمريكية، يشير بكل تأكيد إلى أن مثل هذه التصورات حقيقة إقليمية لدى بعض دول المنطقة، بغض النظر عن الدوافع التي تحرك شركات تصنيع الأسلحة.

وبالقدر ذاته، فإن التحول النوعي الذي طرأ على علاقات إيران مع عدد من القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي منفردة خلق حقائق جديدة، فقد استأنفت كل من لندن وطهران العلاقات الدبلوماسية الرسمية في أيار/ مايو 1999، بعد

الأزمة الدبلوماسية التي نجمت إثر موضوع سلمان رشدي، بينما وقّعت شركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) ومجموعة شركات النفط الفرنسية توتال (Total) عدداً من العقود مع إيران بقيمة 800 مليون دولار أمريكي لتطوير حقول النفط والغاز فيها. والأكثر من ذلك أن الرياض وطهران أبرمتا اتفاقية أمنية في 17 نيسان/ إبريل 2001، رغم إسراع وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود آنذاك بنفي الشائعات التي ترددت من أن هذه الاتفاقية تمثل تراجع التأييد لمطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بالسيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[23]

وقد شهدت إيران هذه التطورات وهي تتجاوز قيود العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها بصورة منفردة، وتفتقر حسب ما ورد في أحد التحليلات إلى «تأييد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تشبه المنخل الذي تخر منه المياه».[24] وربما كان برجنسكي وسكوكروفت (Scowcroft) وميرفي يشيرون إشارة ضمنية إلى قوة جماعات الضغط الداخلية في مقالهم بمجلة **فورن أفيرز**، الذي ناشدوهم فيه العودة إلى المصلحة القومية باعتبارها المبدأ المرشد لتعاملات واشنطن مع مسألة أمن الخليج العربي.

وصف البعض العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على إيران بأنها شكل من أشكال استعراض العضلات على ساحة بعيدة عن الأراضي الأمريكية، لم تحقق شيئاً أكثر من زيادة فتور العلاقات بين الدولتين. وعلى هذا النحو فإن التغيرات التي تشهدها إيران حالياً حدثت على الرغم من الخط الأحادي الذي اتبعته إدارة الرئيس بيل كلنتون السابقة، وليس

بسببه.[25] وربما كان ذلك حكماً قاسياً، حيث إن أي إدارة ستكون بالضرورة على وعي بالآثار التي تركتها الثورة الإيرانية على نفسية الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فمن الواضح أن الاتجاهات التي ترشد السياسة تستفيد من خبرات وتهديدات الماضي التي لم يعد لها وجود في الواقع الإقليمي. إن المفارقة الساخرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي هي أن يقوم خصمها اللدود إيران الآن بتطوير المؤسسات الديمقراطية التي أظهرت واشنطن حرصاً على دعمها في أماكن أخرى، ولو بشكل مبدئي. وفي حين يصفق الغرب والدول الخليجية الأخرى للتغيرات الحاصلة في إيران تبدو الولايات المتحدة الأمريكية كما لو كانت تصفق بيد واحدة فقط.

إرهاصات المستقبل

قد يكون من السابق لأوانه الحكم على شكل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في المستقبل، في حين يبدو أن إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) لا تستسيغ أسلوب تعدد المسارات في سياساتها الخارجية؛ وهو الأسلوب الذي ميز سنوات إدارة الرئيس السابق بيل كلنتون. وعلى الرغم من ضرورة التعامل بحذر مع المطالب الانفعالية الداعية إلى اتخاذ واشنطن خطوات نحو تبني سياسة العزلة، فإن من الواضح أن السياسة الواقعية (Realpolitik) (سياسة مبنية على عوامل مادية وعملية لا على عوامل نظرية أو أخلاقية) هي التي توجه الآن السياسة الخارجية في واشنطن وهو أمر لم يكن معهوداً منذ عام 1992.

ومع ذلك، رغم هذا الابتعاد عن أسلوب الإدارة المصغرة الذي كان متبعاً في إدارة الرئيس السابق بيل كلنتون وما اقترن به من رغبة في خفض

الالتزامات العسكرية في الخارج، فقد بادر جورج بوش إلى تبديد الشكوك حول أي خفض لوجود واشنطن في منطقة الخليج العربي. ومع وجود عدد كبير للغاية من المساعدين المقربين حول الرئيس بوش في الحكومة ممن كانوا في النخبة صانعة القرار التي حددت السياسة الأمريكية في أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991 (يبقى من أبرزهم نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الخارجية كولن باول) سيظل الرئيس جورج بوش حريصاً فيما يبدو على إتمام العمل الذي لم يكتمل.[26]

من المؤكد أن قرار مهاجمة مواقع الصواريخ في بغداد وحولها في 16 شباط/ فبراير 2001 بدا متماشياً تماماً مع رغبة إدارة الرئيس بوش الجديدة آنذاك في تنشيط نظام العقوبات، وعلى نطاق أوسع، تحفيز الإجماع الإقليمي حول الحاجة إلى احتواء العراق. ومع ذلك فإن إرسال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى منطقة الخليج العربي على جناح السرعة كان تذكيراً مبكراً لجورج بوش بأن القوى الإقليمية لم تول الثقل نفسه لمخاوفه وتصوراته بوجود تهديد. بل الواقع، كما ألمح أحد المعلقين، أن «معظم الحكومات في المنطقة تعتبر العراق الآن فرصة اقتصادية وتجارية [وليس] تهديداً استراتيجياً»، ويتحدث هذا المعلق نفسه عن التعاطف الشعبي الواسع النطاق الذي أبدته الجماهير العربية بسبب المعاناة التي سببتها العقوبات الاقتصادية للشعب العراقي.[27] وبإضافة ذلك إلى لامبالاة واشنطن الملموسة بالمعاناة التي يتكبدها الفلسطينيون على أيدي إسرائيل خلال ما يسمى بانتفاضة الأقصى، ظهر الاختلاف بين مقاصد السياسة الأمريكية وقدراتها السياسية في منطقة الخليج العربي.[28]

ولذلك فعلى الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن الرئيس العراقي صدام حسين نجح في الحفاظ على أسلحة غير تقليدية له، تظل سياسة الواقعية الأمريكية متعارضة مع الحقيقة العربية.[29] فعلى سبيل المثال كان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي يقلل من شأن الهجوم الجوي الذي شنته الطائرات البريطانية والأمريكية على العراق في شباط/ فبراير 2001، بإعلانه آنذاك أن الرياض تنظر إلى هذه العمليات «بمشاعر الشجب والقلق».[30] إن التركيز الجديد على العقوبات "الذكية" التي تسمح للعراق بحرية أكبر في استيراد السلع المدنية إنما هو اعتراف ضمني بالحاجة إلى إنهاء معاناة الشعب العراقي. وبغض النظر عن القول بأن نظام العقوبات الاقتصادية السابق كان ضيق الأفق تبقى مسألة ما إذا كان أي نظام عقوبات جديد سيكون فعالاً قائمة، أخذاً في عين الاعتبار النقاط المثيرة للجدل. وتبقى تركيا وسوريا جهتين رابحتين لتصدير النفط العراقي بطريقة غير مشروعة، ونادراً ما تذكر عوائده في حسابات العقوبات في الأمم المتحدة. وفي ضوء ما هو متوافر من أدلة من العقد الماضي، فإن فاعلية أي عقوبات اقتصادية في تقويض مكانة الرئيس صدام حسين يجب أن تظل موضعاً للشكوك العميقة.

خاتمة

يبقى هدف السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بلا تغير؛ وهو الوصول إلى احتياطيات النفط بالمنطقة وفي الوقت ذاته تأمين الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومع ذلك فإن المتغيرات التي كانت تبرر سياسة الاحتواء المزدوج تبدلت جذرياً؛ فالاحتواء المزدوج، وهو تعبير عن رغبة واشنطن في فرض ما تعتبره معايير

سلوك تقويمية على كل من بغداد وطهران، لم يعد له تبرير بالرجوع إلى الإرادة الجماعية "للمجتمع الدولي". والعلاقات الدبلوماسية الناشئة على الصعيدين الإقليمي والدولي تظهر فشل مثل هذه التصريحات التي تتحدث عن الإرادة الجماعية وتكشف خواءها، وبالتالي تضع صعوبات متزايدة أمام كل من واشنطن ولندن مثلاً لتبرير الطلعات الجوية المستمرة على مناطق حظر الطيران في العراق.

وإذا لم تعد الحقيقة التي بنيت عليها سياسة الاحتواء المزدوج تتجاوب مع الخطوط السياسية المتغيرة للمنطقة، فإن قدرة واشنطن على إعادة تحديد الوسيلة التي تسعى بها لضمان أمن منطقة الخليج العربي تبقى مقيدة بعدد من الاعتبارات الداخلية القوية، حيث تمتلك جماعات الضغط الموالية لإسرائيل قدرة مؤكدة على دفع السياسة في اتجاهات ليست بالضرورة هي الأنسب للمصالح الأمريكية. فقد كان التشهير المستمر بإيران نذيراً بأن يصبح بمنزلة نبوءة صادقة تفرض نفسها وتتجاهل المعضلة الأمنية التي تفردت بها إيران.

والأكثر من ذلك أنه في أعقاب أزمة الخليج الثانية، فإن استعداد واشنطن لتعريض قواتها العسكرية للمخاطر من أجل تأمين السيادة الإقليمية للدول الخليجية، سيصبح بلا شك موضع تساؤل. لقد أصبحت الحرب الآن أمراً يتم متابعة تفاصيله عبر كاميرات الفيديو المثبتة في أسلحة متطورة تقنياً إلى حد بعيد لتقلل من المخاطر التي قد تصيب العسكريين الأمريكيين. وفي الوقت الذي أدت فيه مثل هذه التقنية إلى جعل مسألة خوض الحروب أكثر فاعلية فقد قللت أيضاً من مخاطر الحروب. ولابد أن تكون مسألة استعداد مجتمعات الغرب لقبول التكلفة البشرية للحروب

وتحديداً على مستوى العمليات البرية الهم الشاغل لصناع السياسة في واشنطن كما هو لنظرائهم في دول الخليج العربية.

لقد ذهب بريجنسكي وسكوكروفت وميرفي في مقالهم في مجلة **فورن أفيرز** عام 1997إلى أن المطلوب، حتى تعود السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى مسارها، هو عدم التواني عن إصلاح السياسة الأمريكية الحالية. أولاً ينبغي على واشنطن أن تدخل في "حوار نقدي" مع طهران، باستخدام سياسة "العصا والجزرة" من أجل تعديل سلوك إيران، وعلى الأخص فيما يتعلق بحيازة أسلحة الدمار الشامل. ثانياً، من الضروري رغم ذلك، كما يرى بريجنسكي وسكوكروفت وميرفي، أن يكون العامل الوحيد المحدد للسياسة الأمريكية هو التقدير المتوازن للمصلحة القومية الذي لا يتأثر بمطالب جماعات الضغط أو البرامج الخاصة لأي عضو في مجلس الشيوخ أو أي عضو في الكونجرس عموماً. ولكن قد يثبت أن كل ذلك يدخل ضمن دائرة التفكير بالتمني، إذا أخذنا في الاعتبار بنية السياسة الأمريكية، ومع ذلك فقد خلصوا إلى الآتي:

«يشك القليلون في أن للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على إدامة هذا الالتزام [بأمن الخليج]، غير أن البعض يتساءل عما إذا كان لديها الإرادة لعمل ذلك».[31] وتلك مسألة تنتظر الإجابة في المستقبل.

الهوامش

1. انظر:

Jason Ralph, "Persistent Dilemmas: US National Security Policy in the Post Cold War Era," in Clive Jones and Caroline Kennedy-Pipe (eds) *International Security in a Global Age* (London: Frank Cass, 2000).

2. انظر:

Michael Ignatieff, *Virtual War* (London: Chatto & Windus, 2000), 62.

3. انظر:

Eric Watkins, "The Unfolding US Policy in the Middle East," *International Affairs* vol. 73, no. 1 (1997): 1-14.

4. انظر:

Joseph Moynihan, "The Gulf Cooperation Council and the United States: Common and Uncommon Security Interests," in David E. Long and Christian Koch (eds) *Gulf Security in the Twenty-First Century* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997), 59.

5. .Moynihan, op. cit., 61

6. انظر:

See Said K. Aburish, *The House of Saud* (London: Bloomsbury, 1995). A more measured analysis can be found in Clive Jones, "Saudi Arabia after the Gulf War: The Internal-External Security Dilemma," *International Relations* vol. XII, no. 6 (December 1995): 31-51; Also Joseph Nevo, "Religion and National Identity in Saudi Arabia," *Middle Eastern Studies* vol. 34, no. 3 (July 1998): 34-53.

7. انظر:

For a full account of the difficulties faced by the UNSCOM inspectors see Tim Trevan, *Saddam's Secrets: The Hunt for Iraq's Hidden Weapons* (London: HarperCollins, 1999).

8. انظر:

See Barry Rubin, "The US in the Middle East 1998." <http://www.biu.ac.il/SOC/besa/meria/us-policy/data1998>

9. انظر:

Philip Sherwell, Patrick Bishop and Tim Butcher, "Allies take the flak over air raids on Iraq," *The Daily Telegraph*, March 5, 1999.

10. انظر:

Sandy Berger, "Saddam is the root of all Iraq's problems," *Financial Times*, May 4, 2000.

11. انظر:

Scott Ritter, "Mr Berger's blinkered vision for Iraq," *Financial Times*, May 10, 2000.

12. انظر:

Philip H. Gordon, "The Transatlantic Allies and the Changing Middle East," *Adelphi Paper* 322 (Oxford: OUP/IISS, 1998): 55.

13. Ignatieff, op. cit., 163.

14. انظر:

James Nathan, "On Coercive Statecraft; 'The New Strategy' and the American Foreign Affairs Experience," *International Relations* vol. XII, no. 6 (December 1995): 1-30.

15. انظر:

Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, and Richard Murphy, "Differentiated Containment," *Foreign Affairs* vol. 76, no. 3 (May/June 1997): 20.

16. Gordon, op. cit., 61.

17. Gordon, op. cit., 58.

18. Gordon, op. cit., 62.

19 . انظر :

Ehud Sprinzak, "Revving up an idle threat," *Ha'aretz*, September 29, 1998.

20 . انظر :

See the concluding statement of the 21st session of the GCC. <http://www.saudinf.com.main/y1977.htm>

21 . انظر :

David Hirst, "Iranian Ayatollah rejects Khatami's US thaw," *The Guardian*, January 17, 1998.

22 . انظر :

Robert Fisk, "Iran's new dawn might mark the end of US influence in the Gulf," *The Independent*, February 22, 2000.

23 . انظر :

"Saudi-Iran security pact, UAE islands separate issues: Nayif," *Kuwait Times*, April 28, 2001. <http://wwwmiddleeastwire.com/saudia/stories>

24 . Brzezinski et al., op.cit., 29.

25 . انظر :

Robin Wright, "Iran's New Revolution," *Foreign Affairs* vol. 79, no. 1 (January/February 2000): 133-145.

26 . انظر :

Roula Khalaf and Stephen Fidler, "Arab resistance rises to meet Bush's tough new line on Saddam," *Financial Times*, April 19, 2001.

27 . انظر :

Abraham Ben-Zvi, "American Middle East Policy under the Bush Administration: The Dilemma of Linkage," *Tel Aviv Notes* no. 13, Tel Aviv University, February 28, 1998.

28 . انظر :

Robert Fisk, "The United States fiddles while the Middle East peace process burns," *The Independent*, February 26, 2001.

29. انظر:

"Missiles and viruses still troubling UN," *Financial Times*, March 2, 2001.

30. انظر:

Richard Norton-Taylor and Julian Borger, "Saudi Arabia denounces Iraqi strike," *The Guardian*, February 22, 2001.

31. Brzezinski et al., op. cit., 30.

المراجع

Aburish, Said K. *The House of Saud* (London: Bloomsbury, 1995).

Ben-Zvi, Abraham. "American Middle East Policy under the Bush Administration: The Dilemma of Linkage." *Tel Aviv Notes* no. 13, Tel Aviv University, February 28, 1998.

Berger, Sandy. "Saddam is the root of all Iraq's problems." *Financial Times*, May 4, 2000.

Brzezinski, Zbigniew, Brent Scowcroft, and Richard Murphy. "Differentiated Containment." *Foreign Affairs* vol. 76, no. 3 (May/June 1997).

Concluding Statement of the 21st Session of the GCC. <http://www.saudinf.com.main/y1977.htm>

Fisk, Robert. "The United States fiddles while the Middle East peace process burns." *The Independent*, February 26, 2001.

Fisk, Robert. "Iran's new dawn might mark the end of US influence in the Gulf." *The Independent*, February 22, 2000.

Gordon, Philip H. "The Transatlantic Allies and the Changing Middle East." *Adelphi Paper* 322 (Oxford: OUP/IISS, 1998).

Hirst, David. "Iranian Ayatollah rejects Khatami's US thaw." *The Guardian*, January 17, 1998.

Ignatieff, Michael. *Virtual War* (London: Chatto & Windus, 2000).

Jones, Clive. "Saudi Arabia after the Gulf War: The Internal-External Security Dilemma." *International Relations* vol. XII, no. 6 (December 1995).

Khalaf, Roula and Stephen Fidler. "Arab Resistance rises to meet Bush's tough new line on Saddam." *Financial Times*, April 19, 2001.

Financial Times, March 2, 2001, "Missiles and viruses still troubling UN."

Moynihan, Joseph. "The Gulf Cooperation Council and the United States: Common and Uncommon Security Interests." David E. Long and Christian Koch (eds) *Gulf Security in the Twenty-First Century* (London: ECSSR/I.B.Tauris, 1997).

Nathan, James. "On Coercive Statecraft; 'The New Strategy' and the American Foreign Affairs Experience." *International Relations* vol. XII, no. 6 (December 1995).

Nevo, Joseph. "Religion and National Identity in Saudi Arabia." *Middle Eastern Studies* vol. 34, no. 3 (July 1998).

Norton-Taylor, Richard and Julian Borger. "Saudi Arabia denounces Iraqi strike." *The Guardian*, February 22, 2001.

Ralph, Jason. "Persistent Dilemmas: US National Security Policy in the Post Cold War Era." Clive Jones and Caroline Kennedy-Pipe (eds) *International Security in a Global Age* (London: Frank Cass, 2000).

Ritter, Scott. "Mr. Berger's blinkered vision for Iraq." *Financial Times*, May 10, 2000.

Rubin, Barry. "The US in the Middle East 1998."

<http://www.biu. ac.il/SOC/besa/meria/us-policy/data1998>

Kuwait Times, April 28, 2001. "Saudi-Iran security pact, UAE islands separate issues: Nayif."

<http://wwwmiddleeastwire. com/saudia/stories>

Sherwell, Philip, Patrick Bishop and Tim Butcher. "Allies take the flak over air raids on Iraq." *The Daily Telegraph*, March 5, 1999.

Sprinzak, Ehud. "Revving up an idle threat." *Ha'aretz*, September 29, 1998.

Trevan, Tim. *Saddam's Secrets: The Hunt for Iraq's Hidden Weapons* (London: HarperCollins, 1999).

Watkins, Eric. "The Unfolding US Policy in the Middle East." *International Affairs* vol. 73, no. 1 (1997).

Wright, Robin. "Iran's New Revolution." *Foreign Affairs* vol. 79, no. 1 (January/February 2000).

نبـــذة عـــن المحاضـــر

الدكتور كلايف جونز

يشغل منصب محاضر أول لدى معهد السياسة والدراسات الدولية بجامعة "ليدز"، حيث يمارس اختصاصه في السياسة والتاريخ الحديث للشرق الأوسط. وقد حصل عام 1987 على درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في العلوم الإنسانية من كلية تيسايد المتعددة التقنيات، وفي 1991 حصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة إيست أنجليا، وفي 1994 حصل على الدكتوراه من جامعة ويلز في أبريستويث. وقد قام بالتدريس في جامعة ويلز في أبريستويث (1994ـ1995) وتم تعيينه في منصبه الحالي عام 1995. وهو زميل في الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط.

من مؤلفاته: «اليهودية السوفيتية عليّة (Aliyah) 1989ـ1992» (لندن: فرانك كاس، 1996)، واشترك مع إيما ميرفي في تأليف كتاب «إسرائيل مفارقة القوة والتاريخ والهوية» (أمستردام: مطبعة هارود الأكاديمية، 2000)، واشترك مع كارولاين كنيدي-بايب في تحرير «الأمن الدولي في العصر الحديث» (لندن: فرانك كاس، 2000). وقد نشر العديد من المقالات الصحفية وساهم بكتابة فصول في كتب معدة حول المملكة العربية السعودية، وأمن دول الخليج العربية، ومصالح بريطانيا الاستراتيجية في الخليج العربي، وتهديد التطرف الديني اليهودي في إسرائيل، والديمقراطية في إسرائيل، والأصولية الإسلامية، وحرب إسرائيل في جنوب لبنان.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية - العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 . مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 . الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 . منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 . التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 . خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 . الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 . الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 . قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60 . غسل الأموال : قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61 . معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62 . دولة الإمارات العربية المتحدة : القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63 . السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64 . العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي :
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65 . الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66 . التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67 . المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68 . مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69 . الولايات المتحدة الأمريكية وإيران :
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة
المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنــوان : ....

ص . ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

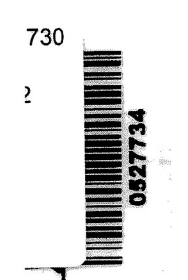
الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مـركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني : pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت : www.ecssr.com



ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-519-8

